

Wednesday, August 27, 2003

وطنية دولية جهوية اقتصادية ثقافية رياضة خاص الصفحة الأخيرة

## متى سيتم إلغاء القانون المعاصر لحرية اختيار الأسماء الشخصية الأمازيغية؟ ( 2003/12/8 )

إن من الحقوق الأساسية للإنسان حين يولد أن يختار له والده أو أسرته اسما محترما وملتما يميزه عن غيره من بني البشر وهو حق تقره كل المواثيق التي امضتها بلادنا في المحافل الدولية وخاصة الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان وماورد فيها بشأن الحقوق المدنية (اتفاقية 16 دجنبر 1966) حيث أن للإنسان الحق في استعمال لغته الأم الخاصة بالمجموعة اللغوية والثقافية ويضمن هذا الحق مختلف أنواع استعمال اللغة بما في ذلك كتابتها ودراستها وتدريسها واستعمالها في الميادين العامة والخاصة بكل حرية واطلاق الاسماء الجديدة بها على الأشخاص والاحياء والشوارع والمناطق والأزقة الا ان اللجنة العليا للحالة المدنية والمشكلة من السادة: عبد الوهاب بن المنصور رئيسا والسيد سعد البوعناني ممثلا عن وزارة العدل والسيد الغالي الحبابي ممثل وزارة الداخلية فإنها ترى عكس ذلك فقد سبق لها ان وضعت لائحة تضم الاسماء المرفوضة والمقبولة والمسؤولون على مصالح الحالة المدنية لا يقبلون سوى تسجيل هذه الاسماء المقبولة مع العلم أن هذه اللائحة منعت فيها الاسماء الشخصية الأمازيغية وهو ما يستهدف بالاساس ضرب الهوية الأمازيغية ومحاولة اجتثاثها من جذورها.

هذه الظاهرة اثار الرأي العام الوطني والدولي اذ تضمنتها تقارير وزارة الخارجية الامريكية السنوية لاوزاع حقوق الانسان في العالم وشارت الى منع الاسماء الأمازيغية في المغرب، كما أصدر المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الانسان بتاريخ 21/10/97 بيانا طالب فيه اللجنة العليا للحالة المدنية بالتراجع عن منع المواطنين من حقهم في اختيار اسماء ابنانهم متشيا مع ما تنص عليه مبادئ حقوق الانسان، كما جاء في المذكرة التي رفعتها المنظمة المغربية لحقوق الانسان الى الوزير الأول الفقرة المعنونة به مراجعة القانون المتعلقة بالحالة المدنية والمورخ في 4 يوليوز 1996 والتي تضمنت (من البديهي ان بعض مقتضيات هذا القانون تنتافي واحترام الحق في الحياة الشخصية اذ تضع قيودا على حق اختيار الاسم الشخصي من لدن الاباء والاولياء وتعطي في هذا المجال السلطة التقديرية لضباط الحالة المدنية.

المواطنون بدورهم لم يتوان البعض منهم على انتقاد هذا القانون بمجرد دخوله حيز التطبيق وذلك من خلال الشكايات التي تقدموا بها الى المسؤولين ونشرت عبر المنابر الاعلامية، كما اصدرت الجمعيات الأمازيغية من جهتها بيانات استنكارية معتبرين ان هذا القانون عنصرية واقصاء ممنهج للهوية والثقافة الأمازيغيين ومطالبين في نفس الوقت بالغانه.

وتعتبر قضية الطفل (اماسين) بطاطا الحلقة الأولى في مسلسل منع ورفض الاسماء الشخصية الأمازيغية حيث تبدأ احداث هذه القضية حيث تقدم الشاعر الأمازيغي ابراهيم أوبلا بطلب الحصول على شهادة الميلاد من مصالح الحالة المدنية في طاطا قصد تسجيل مولوده الذي اختار له من الاسماء (اماسين) وهو الاسم الذي لم يكن وليد الصدفة بل هو اسم أمازيغي محض نابع من الهوية الأمازيغية والتقاليد العريقة المغربية اختاره تيمنا باسم الملك الأمازيغي المشهور (ماسنيسا) الذي عاش في القرن الثالث قبل الميلاد صاحب المبدأ المعروف افريقيا للأفارقة كما أنه له دلالة أخلاقية فهو يعني (السيد الجواد أو الكريم) لكن طلبه تم رفضه بحجة أن الاسم المختار هو اسم غير عربي ومغربي مع العلم كذلك أن اسم اماسين منتشر في عدة مناطق في الجنوب المغربي حيث توجد قبيلة تسمى بنفس الاسم شرق مدينة تزنييت على الطريق في اتجاه تافراوت ثم هناك قبيلة اماشين قرب جبل سبيروا باقليم ورازات المشهورة بزراييبها المتميزة والقصر العظيم الذي تحتضنه منذ قرون.. وهو ما يؤكد كذلك بالطبع ان مبررات الرفض لاحظ لها من الحقيقة والصواب خاصة ان قانون الاسماء الشخصية الذي اصدرته الهيئة العليا للحالة المدنية لا يشترط في الاسم سوى أن يكون مغربيا تقليديا وغير اجنبي ولا يخل بالامن العام وهكذا استمر الطفل (اماسين) بدون تسجيل رسمي سنتين بعدما اضطر الشاعر ابراهيم أوبلا للجوء الى القضاء والذي صدر حكما قضائيا يقضي بأن لا شيء يمنع اختيار هذا الاسم كما صدر قرار من وزارة الداخلية بقبوله ضمن لوائح الحالة المدنية ونفس المعاناة تعرض لها الاستاذ الطاوس عمر من مدينة الراشيدية اذ رغب في تسمية ابنه (إكلي) وهو اسم أمازيغي اصل كان شانعا لدى قبائل الطوارق فتم رفضه بحجة أن هذا الاسم غير موجود في اللائحة وبعد أخذ ورد ارسل الاسم الى اللجنة العليا في وزارة الداخلية التي اقرت أن (إكلي) اسم صحيح وسليم بالاضافة الى رفض مسؤولي المقاطعة 21 التابعة للجماعة الحضرية الفداء تسجيل مولود تحت اسم (ايدير) ابن السيد عبد الله باهي، طفل اخر اسمه (سيفاو) ولد يوم 7 يناير 1998 ليبقى بدون اسم فاقترحوا على ابيه اسما آخر هو الترجمة (منير) الى العربية ولم تقف الامور عند هذا

### كلمة البحث

! Go

### الفتاوى

#### خطاب الحقيقة والمسؤولية

من الطبيعي جدا ان يتواصل الاهتمام الواسع بالخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش، وان يكون هذا الخطاب موضوع تحاليل وقرارات في مختلف أوساط الرأي العام والمنابر الاعلامية وفي المنتديات السياسية وغيرها. فخطاب العرش لهذه السنة، وبأسلوبه الواضح والحاسم، لم يكتف باستعراض حصيلة سنة وما طبعها من إيجابيات ونقائص وصعوبات، بل طرح بكل وضوح قضايا جوهرية تتعلق بالمسار العام للبلاد ومصيرها، وذلك على ضوء بعض المستجدات والتطورات التي فتحت الباب على مصراعيه أمام تساؤلات تتطلب أجوبة دقيقة ومحسومة للجميع.

ولا شك ا...

تتمة النص

### ربع كلمة

#### مس البرلمان

ما سأرويها لكم في هذه الحكاية حقيقة واقعية خارج مدارات الشك، بطلها مستشار بالفرقة الثانية أخرجته الفرقة الأخيرة تحت تصفيقات الحضور.

وللتذكير فصاحبنا طاف بكل الاحزاب واستقر به المطاف الان عضوا قياديا في حزب يزعم أنه <وطني ديمقراطي> بيده سوارت الريح كما يقال، هذا الشخص الذي الف دفع البرلمان، وحصانة البرلمان وهيبة البرلمان، صمم العزم على أن يعود الى قبة البرلمان مهما كلفه ذلك من اثمان ولهذا انخرط في حملة سابقة لأوانها بضواحي الدار البيضاء وبالضبط في دوواريها المهمشة، يقيم الزرود كل ليلة

في...

تتمة النص

## مختصرات

- مس البرلمان
- من الأوراش المرتقبة المتعلقة بالانتخابات المحلية:تدقيق النصوص وتفعيل آليات المراقبة في ميدان الصفقات العمومية
- راصد انتخابي
- الفطاعات المرتكبة في حق الأسرى والمحتجزين المغاربة في تندوف
- استنكار
- صاحبة النمو الملكي الأمرة للامريم تحتفل بالذكرى الواحدة والأربعين لميلاد سموها
- حسب مدير مديرية الانتخابات: <<حضور توفير المناخ الملائم لاجراء الانتخابات الجماعية بمصداقية وشفافية>>
- هجرة سرية
- شبكة المخدرات بتطوان منير الرماش ومن معه
- ملف المتهمين في الاعتداءات الإرهابية ليوم 16 ماي محكمة الاستئناف بالرباط توجّل النظر في قضية الفرنسي روبير ريشارد انطوان ومن معه الى يوم 29 غشت لإعداد الدفاع

الحد بل أخذت منحي آخر لتصل الى العدالة والتي حكمت المنطق والعقلنة فحكم لصالح سيف وتم تسجيله يوم 9 ابريل 1999 أما الاستاذ الحسين امباركي وفي تصريح له ادلى به لجريدة الصباح (عدد 343 بتاريخ 17/5/2001) فيقول امتلا بيتنا فرحة وحبورا بميلاد طفلنا عام 1997 رغينا في تسميته (أماسين) وهو اسم ملك امازيغي معروف لما توجهت الى مقر الجماعة القروية من اجل تسجيله في مكتب الحالة المدنية في جماعة (تكزيرت) في ناحية بني ملال رفض ضابط الحالة المدنية بدعوى أن الاسم ليس عربيا واسلاميا.

تلقيت مبررات متعددة لأجد نفسي في الاخير مضطرا للتخلي عن رغبة تسميته بذلك الاسم لكنني ندمت على تراجعني عن ذلك الموقف كان علي الا أسجله واركه بلا اسم خاصة انني لم احصل على رد قانوني كان الموظف احضر مذكرة تقول: إن اسم اماسين ممنوع قلت له إنه اسم ليس اجنبيا ثم هل الاسماء الامازيغية اسماء اجنبية؟ ويؤكد الاستاذ امباركي: لا أخفي أن هذه الواقعة كان لها الاثر في نفسي فمنذ ذلك الحين صرت أكثر حماسا واستماتة في الدفاع عن اللغة والثقافة والهوية الامازيغية عموما.

كما أن هناك حالات أخرى عديدة يضيق المجال لذكرها ومنها كذلك حالة السيد بلحسين عبد الله بالحي الحسني عين الشق بالدار البيضاء والذي رفضت السلطات تسجيل ابنته (تو ناروز) ولكن بعد ثلاث سنوات من المعاناة رخصت له المحكمة بعد صدور حكم قضائي (حكم تصريحي بالولادة عدد 120/95 الصادرة من المحكمة الابتدائية عين الشق الحي الحسني).

وكذلك ما وقع مؤخرا بأهل الغلام داخل تراب عمالة البرنوصي زناتة حيث ازداد عند السيد بوهوش محمد ابن فتقدم لتسجيله ببلدته اهل الغلام فتم رفض الاسم انير من طرف الموظف بل اكثر من هذا فقد عمد رئيس البلدية والذي هو في نفس الوقت ضابط الحالة المدنية الى سب الامازيغ ونعتهم بدعاة التفرقة والعنصرية وذلك بواسطة رد منشور على صفحات اسبوعية البيضاوي وهو ما ترك استياء وتدمرا في اوساط العديد من الجمعيات الامازيغية والأشخاص.

وما زال حتى اليوم اطفال لم تسو مشكلة تسجيلهم لدى مصالح الحالة المدنية وذنبهم الوحيد أنهم يحملون اسماء اسلافهم من أمجاد المغرب ولا توجد في دليل وزارة الداخلية وبرجوعنا الى اللانحة نرى كذلك انها مخالفة بشكل صريح للقانون المنظم لاختيار الاسماء ففي الفصل السادس من ظهير 8 مارس 1950 نجد ما يلي:

يختار طالب التسجيل في الحالة المدنية اسما مطابقا أي لا يكون الاسم المختار كنية أو اسما يثير السخرية أو ماسا بالاخلاق أو الأمن العمومي أو اسما اجنبيا أو اسما لا يكتسي صبغة مغربية.

وهي كلها موانع لا ينطبق أي منها على الاسماء الامازيغية التي غيبت بشكل كامل من اللانحة المذكورة بل على العكس تماما فهذه الاسماء هي التي توفر فيها الشروط المطلوبة في هذا النص القانوني كما ان هذه الدورية اصلا لم تصدر الا لمحاصرة الاسماء الامازيغية والدليل هو غياب هذه الاسماء من هذه اللانحة لقد اتضح جليا أن قرارات اللجنة العليا للحالة المدنية يشوبها الكثير من التناقض من خلال اقرار صحة ومغربية بعض الاسماء في مجموعة من المناطق ورفضها في مناطق اخرى كما ان اعتبارها لبعض الاسماء الامازيغية اسماء اجنبية يثير اشكالا كبيرا يتخذ ابعادا خطيرة لذا فإن الغاء هذا المنشور الجائر في حق الامازيغية والذي صدر في ظل الحكومات السابقة اصبح امرا ملحا كما نجد نداعنا الى المسؤولين بأن يعرف حلا نهائيا حتى يقضي على جميع اشكال المعاناة والاقصاء والتهميش الى الابد. بازغ لحسن